مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣١٨**
الخميس، ٣ أيار/مايو ٢٠٠١، الساعة ١٧/٤٠
نيويورك

الرئيس: السيد كننغهام .... (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد بيفوفاروف
	أيرلندا	السيد كوني
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد بهاتيا
	الصين	السيد تشن شو
	فرنسا	السيد فلوران
	كولومبيا	السيد فرانكو
	مالي	السيد كاسي
	موريشيوس	السيد نيوور
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد غرينجر
	النرويج	السيد كولبي

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2001/357)

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2001/357)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2001/416 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ من الأمين العام.

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى بيان رئيسه المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/20). ويعرب عن عزمه النظر بصورة وافية في تقرير فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2001/357). ويحيط علما بخطة عمل فريق الخبراء لتمديد ولايته (S/2001/416).

"ويلاحظ مجلس الأمن أن التقرير يتضمن معلومات مثيرة للقلق بشأن الاستغلال غير القانوني للموارد الكونغولية من جانب الأفراد والحكومات والجماعات المسلحة المشتركة في الصراع، والصلة بين استغلال الموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع.

"ويدين مجلس الأمن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعرب عن بالغ قلقه إزاء تلك الأنشطة الاقتصادية التي تمول الصراع. ويحث الحكومات التي وردت أسماؤها في التقرير في هذا الصدد على أن تجري تحقيقاتها الخاصة بشأن هذه المعلومات، وأن تتعاون تعاونا تاما مع فريق الخبراء، مع ضمان الأمن اللازم للخبراء في الوقت نفسه، وأن تتخذ تدابير فورية لإنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من جانب رعاياها وغيرهم من الجهات الخاضعة لسيطرتها.

"ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق ما يتسبب فيه الصراع من خسائر مهولة بالنسبة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية واقتصادها وبيئتها.

"ويعتقد مجلس الأمن أن الحل العملي الوحيد للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يتمثل في التنفيذ التام لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار (S/1999/815) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية الأخذ بنهج شامل يعالج جميع الأسباب الجذرية للصراع من أجل تحقيق تسوية سلمية دائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تمديد ولاية فريق الخبراء لفترة نهائية مدتها ثلاثة

أشهر، ويطلب أيضا أن يقدم فريق الخبراء إلى المجلس، عن طريق الأمين العام، إضافة لتقريره النهائي تتضمن ما يلي:

"(أ) استكمالا للبيانات ذات الصلة وتحليلا للمعلومات الجديدة، بما في ذلك ما وردت الإشارة إليه في خطة العمل التي قدمها الفريق إلى مجلس الأمن؛

"(ب) المعلومات ذات الصلة المتعلقة بأنشطة البلدان والعناصر الفاعلة الأخرى، والتي لم تقدم بشأنها من قبل البيانات اللازمة كمًّا ونوعا؛

"(ج) ردا يستند، قدر الإمكان، إلى الأدلة الموثقة، على التعليقات والردود التي قدمتها الدول والعناصر الفاعلة الأخرى، والتي ورد ذكرها في التقرير النهائي لفريق الخبراء؛

"(د) تقييما للحالة لدى انتهاء فترة تمديد ولاية الفريق، وللاستنتاجات التي توصل إليها، لتقدير ما إذا كان قد أحرز تقدم بشأن المسائل الواقعة في نطاق مسؤولية الفريق.

"ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه دراسة التوصيات الواردة في التقرير والرد عليها في ضوء الإضافة التي سيقدمها الفريق، سعيا إلى النهوض بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/13.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.